

محضر إجتماع لجنة السياحة والطيران المدني

Zoom Video Conference Meeting

يوم الأربعاء الموافق ١٠ يونيو ٢٠٢٠

عقدت لجنة السياحة والطيران المدني بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً من خلال Video Conference Call Meeting، برئاسة الدكتور / فاروق ناصر -رئيس اللجنة، وحضور الدكتورة / عادل رجب - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للسياحة، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين بقطاع السياحة، كما شارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف - المدير التنفيذي للجمعية وعدد من ممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الأربعاء الموافق ١٠ يونيو ٢٠٢٠، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

” كيفية الحفاظ على استمرارية المنشآت السياحية ، وآليات اعداد وتجهيز انظمتها

من الداخل لضمان جاهزيتها في مواجهة متطلبات فترة ما بعد جائحة فيروس

كورونا ”

بدأ اللقاء بكلمة الدكتور / فاروق ناصر - رئيس اللجنة، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور مشيراً إلى ما وصل إليه قطاع السياحة المصرية من نقطة حرجة لإنعدام الدخل الوارد إليه وزيادة الأعباء، الأمر الذي يستلزم مناقشة وبحث سبل الإستدامة للقطاع من أجل الحفاظ على إستمراريته.

كما أشار سيادته إلى تحركات ومبادرات الحكومة المصرية التي إتخذتها لمساندة قطاع السياحة المصرية وعلى رأسها (مبادرة ٥% الخاصة بالمرتبات للعاملين بالقطاع - مبادرة ٨% الخاصة بتطوير المنشآت السياحية) ولكن تم ملاحظة عدم ملائمة هذه المبادرات للتطبيق العملي، الأمر الذي يجب بحث الأسباب وراءه .

ثم أشار سيادته إلى ما تقدمت به اللجنة من توصيات والتي كان لها أثر إيجابي في الإستجابة إلى نسبة جيدة منها، مشيراً إلى إستجابة وزارة الخارجية المصرية لمطلب اللجنة بلمساندة المستثمرين بالقطاع السياحي للحصول على مستحقاتهم بالخارج، وقد تم التأكيد من قبل الوزارة على أنها ستساند كافة العاملين بالقطاع في هذا الشأن على أن نوافيهم بقائمة الدول التي يوجد تأخر بالمستحقات لديها .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على ضرورة وضع آلية تضمن تطبيق مبادرات البنك المركزي المصري الخاصة بالسياحة ، حيث أن هناك صعوبة كبيرة في التطبيق العملي لتلك المبادرات (مبادرة ٥% الخاصة بالمرتببات - مبادرة ٨% الخاصة بتطوير المنشآت السياحية) ،حيث أن الرد بالموافقة للحصول على هذه التيسيرات من البنوك الحكومية يستغرق الكثير من الوقت (قد يستغرق أكثر من ثلاثة شهور) ، كما تمتنع البنوك الخاصة عن تطبيق هذه المبادرات نظراً لعدم تلقي أي تعليمات رسمية من البنك المركزي بذلك ، الأمر الذي أدى إلى عدم وصول هذه المبادرات لمستحقيها من العاملين بالقطاع.
- تم التأكيد على ضرورة دراسة إمكانية أن يتم سداد قروض مبادرت البنك المركزي الخاصة بالقطاع السياحي على أربعة سنوات بدلاً من سنتين .
- تمت الإشارة إلى ضرورة إصدار قائمة بالمكاتب الإستشارية المسجلة التي تقبل البنوك المصرية التعامل معها ضمن مبادرة القروض الميسرة بفائدة ٨% لتطوير المنشآت السياحية ، نظراً لأن إحدى شروط الحصول على هذه المبادرة هو قيام المكاتب الإستشارية بإعداد دراسة جدوى بتقييم ما تتطلبه عملية التطوير للمنشأة السياحية ، لذا نطالب بإصدار هذه القائمة تلافياً لرفض الدراسات المقدمة من المكاتب الإستشارية الخاصة بهذا الأمر مما يكبد الشركات المزيد من المصروفات الإضافية المهدرة .
- تمت الإشارة إلى ضرورة تفعيل مساهمة صندوق الطوارئ في دفع الرواتب التأمينية للعاملين بالقطاع السياحي ، حيث أن نسبة ما يتم دفعه من قبل الصندوق هي ٦٠% وذلك على الرواتب بحد أقصى ١٠٠٠ جنيه شهرياً أي يتم سداد ٦٠٠ جنيه شهرياً للعامل وهو راتب ضعيف جداً ، كما أنه لم يتمكن عدد كبير من المؤسسات العاملة بالقطاع من الحصول على هذه المساهمات ، بالرغم مما قدمته المنشآت السياحية وكافة الشركات العاملة بالقطاع لهذا الصندوق لسنوات طويلة.
- تم التأكيد على ضرورة العمل على توفير كافة المستلزمات الخاصة بالإجراءات الإحترازية لمنع إنتشار فيروس كورونا للعماله (كمادات-قفازات طبية - معقمات... إلخ)، نظراً لعدم توفرها بالأسواق حيث أن المنشآت والشركات العاملة بالقطاع تجد صعوبة كبيرة جداً في توفيرها وهي أمور لا غني عنها في هذا التوقيت .
- تم التأكيد على ضرورة قيام شركات الكهرباء والمياه الخاصة التي لديها حقوق إمتياز من الحكومة المصرية بتأجيل سداد مستحقاتها لدى المنشآت السياحية نظراً لظروف الأزمة التي تواجه الدولة ، وذلك أسوة بالدور الذي تقوم به الشركات الحكومية المماثلة في مساندة القطاع .

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على:

أن يتم إعداد ورقة عمل تتضمن كافة النقاط والتحديات التي تم ذكرها خلال اللقاء وتقديم من لجنة السياحة والطيران المدني إلى كلٍ من: **(تم)**

- الدكتور مهندس / مصطفى مدبولي - رئيس مجلس الوزراء
- الدكتور/ خالد العناني - وزير السياحة والآثار
- الأستاذ / طارق عامر - محافظ البنك المركزي المصري

ثم قام الدكتور / فاروق ناصر - رئيس اللجنة بشكر السادة المشاركين بالإجتماع على حسن المشاركة الفعالة، على أن يتم تفعيل التوصيات المتفق عليها في أقرب وقت ممكن.